مدحت باشا والياً لسوريا (١٨٧٨- ١٨٨٠م)

م.م. كاظم حسن جاسم الاسدي
جامعة كربلاء
كلية التربية / قسم التاريخ

المقدمة

شهد التاريخ العثماني الذي يمتد على ما يزيد من ستة قرون ، بشخصيات تركت بصمات واضحة على سير الأحداث وكتب عنها المؤرخون كثيرا لما حققته من انجازات سياسية وإدارية ، منها شخصية مدحت باشا الذي ترك آثارا واضحة في تاريخ الدولة العثمانية مثل ولايته للدانوب (١٨٦٤- ١٨٦٩) وبغداد (١٨٦٩- ١٨٧١) وتعيينه صدرا أعظم خلال حكم السلطان عبد العزيز (١٨٦١- ١٨٧٦) وبداية حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦- ١٩٠٩) وعضوا في كتابة الدستور العثماني. وعند إصدار فرمان عثماني بتعيين مدحت باشا واليا لسوريا عد نقطة تحول في تاريخ سوريا الحديث لما يمتلكه الوالي من خبرة إدارية وسياسية في إدارة شؤون الحكم ، إلا انه لم يستطع تقديم إصلاحات حقيقية لهذه الولاية بسبب الظروف التي أحاطت بتعيينه لولاية سوريا . من هنا تكمن أهمية البحث ، فضلا عن عزوف الباحثين العراقيين من تناول هذه المدة الزمنية من تاريخ سوريا في العهد العثماني . لذا تأتي هذه الدراسة كمحاولة جديدة لإلقاء الضوء على الأحداث التي شهدتها سوريا خلال مدة حكم الوالي مدحت باشا ، وتم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث ، الأول اختص بولادته ونشأته ، والثاني أوضاع سوريا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قبل ولاية مدحت باشا ،والثالث أهم محاولات مدحت باشا في إصلاح الأوضاع الإدارية مثل ، الإدارة المدنية والتعليم والجانب المالي والشرطة والمحاكم. وقد اعتمد الباحث على مجموعة من المصادر منها، يوسف الحكيم، سوريا والعهد العثماني. وتكمن أهمية هذا الكتاب هو معاصرة المؤرخ لحكم الوالي مدحت باشا. وكتاب عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (١٨٦٤- ١٩١٤)، وأهمية هذا الكتاب احتوائه على معلومات هامة حول الإدارة العثمانية والتقسيمات الإدارية لولاية سوريا في القرن التاسع عشر.

المبحث الأول

ولادته- نشأته:-

ولد مدحت باشا في اسطنبول في ١٨٢٢م وكان والده الحاج حافظ محمد عالما دينيا تولى بعض المناصب الدينية لبعض الولايات العثمانية[١]. درس مدحت مبادئ الإنشاء والخط إلى جانب حفظ القران الكريم لذلك لقب الحافظ [٢] . عمل مدحت في إحدى دوائر الحكومة العثمانية في العاصمة اسطنبول تلقى خلالها الكثير من الدروس في الفقه والنحو والمنطق فضلاً عن تعلمه اللغة العربية والفارسية كذلك دراسته على يد شيخ الإسلام [٣] . عارف بك الذي امتاز بأصالة الرأي وكان من المصلحين الميالين إلى مبادئ الدستورية الحرة [٤] . أرسل مدحت عام ١٨٤٢ ليعمل مساعد لجانب تحريرات الشام وبقي في الوظيفة مدة سنتين ونصف [٥] .انتقل بعدها ليعمل كاتباً لديوان سامح باشا بولاية قونية عام ١٨٤٥، وأخذ يتدرج في الوظائف الحكومية حتى أصبح في عام ١٨٥٠ رئيساً لقلم الصدارة[٦] .

وخلال هذه المدة الزمنية في العمل الوظيفي استطاع التعرف على أحوال الولايات العثمانية والوقوف على الفساد الذي دب في الجهاز الإداري الحكومي[٧] .ونظرا لحاجته إلى توسيع معارفه والاطلاع على أسباب التقدم في أوربا فقد شرع بتعلم اللغة الفرنسية وهو في الخامسة والثلاثين من عمره لأنة كان متأثراً بمبادئ الثورة الفرنسية ،وقد استطاع في عام ١٨٥٨ الحصول على إجازة سياحية زار خلالها لندن وباريس وفينا وبلجيكا زادته خبرة في كافة الميادين الاجتماعية والإدارية والسياسية [٨] .

وسنحت الفرصة لمدحت باشا هذه المرة ليكون واليا لبلغاريا عام (١٨٦٤-١٨٦٩) استطاع خلالها عمل الكثير من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والتعليمية وقبلها الأمن [٩] .وبعدها خاض تجربة أخرى في العراق عام (١٨٦٩-١٨٧١) وكانت وراء اختياره أسباب كثيرة منها الخطر الفارسي وإبعاد مدحت عن العاصمة لازدياد شعبيته فيها [١٠] .وكانت الدولة العثمانية تمر بظروف صعبة في هذه الفترة الزمنية لاسيما الضغوط الدولية الأوربية على السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦) ليقوم بإصلاحات [١١] داخل مؤسسات الدولة العثمانية المختلفة،فأصدر السلطان فرمان بتعيين مدحت باشا صدراً أعظم للدولة العثمانية عام (١٨٧٢) [١٢] ،لما كان يتمتع به مدحت من احترام الدول الأوربية له ، ومقدره فائقة في العمل الإداري داخل مؤسسات الدولة العثمانية والمطالبين بإيجاد دستور للبلاد ، وأطلقت علية ألقاب كثيرة ، منها أبو الإصلاح وأبو الأحرار وغيرها من الألقاب ووصلت قوة مدحت باشا إلى عزل السلاطين بمساعدة الدول الأوربية سيما بريطانيا [١٣] ،ففي عام ١٨٧٦ أمر بعزل السلطان عبد العزيز، بعد الحصول على دعم من شيخ الإسلام الذي اصدر فتوى بعزل السلطان لإسرافه واغتصابه حقوق الشعب ومخالفة أحكام الشرعة [١٤] ،تم الانقلاب في ليلة ٢٩-٣٠ أيار ١٨٧٦،وبعد ثلاثة أيام من خلع السلطان عبد العزيز أعلن موته.

واختلف المؤرخون حول ذلك، فمنهم من قال انتحر ومنهم من اتهم مدحت باشا بتدبير قتل السلطان المعزول [١٥]. فحل محله الابن الأكبر لعبد المجيد ولقب بمراد الخامس (الذي حكم ٩٣يوما من شهر حزيران إلى بداية أيلول من عام (١٨٧٦) الذي عزل بسبب سوء حالته الصحية والعقلية [١٦] . وأدرك مدحت باشا وأنصاره استحالة صحة مراد في المدى القريب على اقل تقدير ، فقرر تعيين عبد الحميد بدلا منه فتم تتويجه في أيلول في مسجد بايزيد بعدها اشترط عليه مدحت التنازل عن الحكم في حال شفاء مراد من مرضه [١٧] ،على أن يسير وفقا لمنهجهم الإصلاحي وفي مقدمتها إعلان الدستور.

تولى عبد الحميد الحكم في ٣١ آب ١٨٧٦ بعد إصدار شيخ الإسلام فتوى تؤيد عزل السلطان مراد الخامس وتنصيب السلطان عبد الحميد ،وأستغل الأخير قيام روسيا بحرب عام (١٨٧٧- ١٨٧٨) ضد الدولة العثمانية في بداية حكمه، وكان عبد الحميد موقناً بعدم قدرة الدولة على الدخول في هذه الحرب بسبب ظروفها المعقدة ، إلا انه وافق على ذلك لأنه كان مازال واقعا تحت تأثير مدحت باشا وجماعته الذين اندفعوا ليزجوا بالدولة في أتون هذه الحرب المدمرة [١٨] . وأستغل عبد الحميد بداية الحرب ليجمد أعمال مجلس المبعوثان الذي تأسس في ١٩ آذار ١٨٧٧. وقد أمر بافتتاح المجلس الذي نص عليه الدستور بعد عزل مدحت باشا من منصب الصدارة العظمى وأبعاده عن العاصمة اسطنبول ليتخلص من تأثيره داخل المؤسسة الحكومية ، وكانت نهاية مدحت باشا على يد السلطان عبد الحميد الذي أراد التخلص منه نهائياً[١٩] بتعيينه واليا على سوريا(١٨٧٨-١٨٨٠) وعزله منها فيما بعد [٢٠] ،واتهامه سنة ١٨٨١ باشتراكه في قتل السلطان عبد العزيز فحكم علية بألاعدام ،ثم خفف إلى السجن المؤبد والنفي إلى الحجاز، توفى بعد ثلاث سنوات في ليلة السادس من آذار عام ١٨٨٤، بسبب ورم في جنبه [٢١] وبهذا فقدت الدولة العثمانية واحداً من أفضل رجالاتها في شؤون الإدارة والحكم [٢٢] .

المبحث الثاني

أوضاع سوريا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قبل ولاية مدحت باشا

الأوضاع الاجتماعية:

لم تهتم الدولة العثمانية خلال حكمها بتطور ولاياتها العربية فلم نجد أي إحصاء لهذه الولايات ،ولم يكن الأهالي أنفسهم يشجعون مثل هذه الإجراءات لنتائجها السلبية التي تؤدي إلى سوقهم إلى الجندية أو ضبط الضرائب [٢٣]. وكان عدد سكان سوريا حوالي مليون ونصف ، ثلاث أرباعهم من المسلمين العرب والباقي من الطوائف الأخرى مثل السريان ،الأتراك ،الجركس والأكراد [٢٤] . إلا أن الغالب عليها العنصر العربي سالمسلم [٢٥] . وقد أسهم هذا التنوع في إن تكون سوريا ضمن مقدمة الولايات العربية المشرقية التي تقبلت التحديث وتعاملت مع الأفكار الغربية على نحو متفاوت طبقا لخليطها السكاني ومصالح هؤلاء وأهدافهم [٢٦].

أما الجانب التعليمي لم يكن الوضع السياسي في الولايات العربية خلال الحكم العثماني يسمح بظهور جيل واع مدرك لواقعه ، ولم يجد العرب إلا مدارس الأجانب والإرساليات التبشيرية والمدارس الوطنية من إسلامية ومسيحية ملاذ لهم للتزود بالعلم والمعرفة [٢٧]. وفي مستهل القرن التاسع عشر لم يكن سوى عدد من المؤسسات الثقافية من مدارس ومكتبات قديمة أديرت حسب الطرق التعليمية القديمة بمعزل عن السلطات وعن أي إدارة مركزية إذ كانت هذه المؤسسات تدار من قبل أصحابها أنفسهم أو الطوائف التي تنتمي إليها هذه المؤسسات [٢٨]. وكان للإرساليات الدينية دور مهم وكبير فيما يخص سوريا. وقسم التعليم إلى ثلاثة أنواع رئيسة هي التعليم الأهلي ، المدارس التبشيرية[٢٩] ، المدارس الحكومية [٣٠].

الأوضاع الاقتصادية:-

الدولة العثمانية دولة إقطاعية اعتمدت على الزراعة في اقتصادها وظل الطابع الزراعي الذي يعتمد على الأرض سمة أساسية في القرن التاسع عشر [٣١]. وهي حجر الزاوية في الاقتصاد السوري اذ أنها تشكل المصدر الرئيسي لحياة ما يزيد على نصف السكان، وهي المجال الواسع الذي يعمل فيه عدد كبير من القوى البشرية [٣٢]. وتأتي الحبوب والقطن والزيت والتبغ والخشب في مقدمة صادرات سوريا، والملاحظ على الزراعة الشامية عموما تعرضها لمشاكل الآفات الزراعية إلى جانب الرسوم والضرائب المرهقة [٣٣]. مع إتباع الدولة العثمانية أساليب أضرت بالنشاط الاقتصادي الزراعي السوري ولاسيما في القرن التاسع عشر منها انتزاع الأراضي من أصحابها وفرض الضرائب إلى جانب استعمال الأساليب المختلفة في الزراعة [٣٤]. ويمكن القول إن استغلال الإقطاعيين الأتراك والعرب للفلاحين تجلا بوضوح في سوريا [٣٥]. حيث تمكن من الاستيلاء على مساحات واسعة من أراضي الفلاحين مع محاولات تحويل غوطة دمشق كلها إلى إقطاع [٣٦].

أما النشاط التجاري ،فأن موقع بلاد الشام المتوسط بين أسيا وأفريقيا وقربها إلى أوربا في الساحل المقابل جعلها مركزاً للتبادل التجاري [٣٧]. وتميزت سوريا بنشاطها التجاري ، اذ حافظ تجار مدينة حلب على مراكزهم التجارية وافتتحوا وكالات تجارية في المدن الأوربية [٣٨]. ونعمت سوريا بفترة انتعاش نسبية في أوائل القرن التاسع عشر وأصبحت مركزاً لعدد من القوافل أهمها قافلة الحج وتمخض عنها نشاط تجاري كبير وكان كثير من أهل دمشق يعيشون من البيع أو يزاولون البيع في بيوتهم [٣٩]. وارتبطت سوريا منذ أواخر القرن الثامن عشر بالاقتصاد الرأسمالي [٤٠]، وبدأ الاقتصاد الطبيعي الذي استند إلى المقايضة أساسا للتعامل بالانحسار وحل محله الاقتصاد السلعي القائم على تبادل البضائع بالنقود [٤١]. وبعد الاندماج بالاقتصاد الأوربي الذي دخل إلى الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، نشأ وضع جديد لم يكن في صالح المعامل الصغيرة[٤٢]. فلم يستطع القطاع الصناعي السوري الحرفي الصمود أمام البضائع الأجنبية لبدائيته فضعفت قوته الإنتاجية [٤٣]. وكان رأس المال الأجنبي يتحكم بالتجارة السورية [٤٤] والتجارة العثمانية عبر مؤسساته العديدة، وقد سهل نظام الامتيازات [٤٥] السبيل لتغلغل الرساميل الاجنبية التي كانت مدخل لتغلغل الاجنبي الواسع في اقاليم الدولة العثمانية وبضمنها سوريا بطبيعة الحال [٤٦].

الأوضاع الأساسية:-

من الواضح إن تعاقب مجموعة من الولاة على حكم سوريا منذ جلاء ابراهيم باشا (١٧٨٩-١٨٤٨) بقواته عنها عام ١٨٤٠ حتى مجيء مدحت باشا واليا عليها [٤٧]، فلم يستطع أي من هؤلاء الولاة تطوير الولاية أو إحداث رفاهية لسكانها [٤٨]. ومن المعروف إن النظام السياسي العثماني ارتبط بالنظام الإقطاعي وكان الحكم مركزيا بغية القضاء على الحركات القومية التي ضمت بالقوة إلى الإمبراطورية العثمانية [٤٩].

ورغم جهود السلاطين العثمانيين في الإصلاح لكن مشاكل الدولة العثمانية المعقدة وعقلية سلاطينها الإقطاعية أدت إلى تفاقم الديون للدول الأوربية [٥٠]. وأعلن عام ١٨٧٥ عن إفلاس الدولة العثمانية الأمر الذي دفع الدول الأوربية إلى التدخل حفاظا على حقوق دائنيها فتشكل مجلس الدين العام [٥١]، الذي ضم ممثلين من بريطانيا وفرنسا والنمسا وايطاليا وألمانيا والدولة العثمانية ، ورافق وضع الدولة العثمانية الاقتصادي المتأزم هذا خسارة أكثر ممتلكاتها في البلقان على الرغم من إخماد الثورات في الجبل الأسود وصربيا [٥٢].

وفيما يخص الولايات العربية فقد اتسع النفوذ الفرنسي في لبنان ،وأدت أحداث لبنان عام١٨٦٠ المتمثلة بالاضطرابات الكبيرة إلى خسائر كثيرة في صفوف المسيحيين على يد الطائفة الدرزية ، وقتل آلاف آخرين في دمشق على يد المسلمين [٥٣]. مما أعطى فرصة لبريطانيا وفرنسا للتدخل في الشؤون الداخلية لسوريا [٥٤]. وعلى الرغم من إجراءات الدولة العثمانية في بلاد الشام خصوصا نظام الولايات الجديد عام١٨٦٤، فلم تؤد هذه التغييرات الإدارية إلى رفع مستوى الإدارة وتحسين الأمن وزيادة الجباية مما زاد الوضع سوءا [٥٥].

المبحث الثالث

مدحت باشا واليا لسوريا

يعد تعيين مدحت باشا واليا لسوريا نقطة تحول كبرى في تاريخ سوريا الحديث، فسمعته سبقته إلى هذا الإقليم ولاسيما انجازاته في الولايات التي حكم فيها مثل الدانوب وبغداد [٥٦]. إلى جانب دوره في إصلاح الإمبراطورية العثمانية بعد أن تسلم منصب الصدارة العظمى [٥٧].والأعمال الجليلة التي قدمها للإمبراطورية متمثلة بعملية الإصلاح الشاملة وفي أولوياتها وضع دستور للبلاد مع تحديث الإدارة وتنشيط الاقتصاد،ولكي ينجح في مسعاه كان لزاماً عليه تنحية السلطان عبد العزيز [٥٨]. وتعد مثل هذه الإعمال خطيرة على أصحابها، فكان خلع السلطان من قبل الإصلاحيين وعلى رأسهم مدحت باشا سبباً في نهاية حياته [٥٩].

بعد تنصيب السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٨٧٦ علي يد المصلح مدحت باشا والشروط التي وضعت من قبل مدحت باشا لهذا التنصيب [٦٠]. فكانت بداية النهاية لمدحت باشا أول أعمال هذا السلطان إبعاده عن منصب الصدر الأعظم بعد شهرين من التنصيب بحجة الحرب الروسية- العثمانية(١٨٧٦-١٨٧٧)[٦١]، وأزاحته عن العاصمة اسطنبول اذ قرر الباب العالي تعيينه والياً على سوريا [٦٢]. كانت أحوال الولاية عند مجيء واليها الجديد نحتاج إلى إصلاح سريع، ويؤكد هذا الأمر رسالة الصدر الأعظم إلى مدحت باشا موضحا أسباب تعيينه لولاية سوريا [٦٣]، كذلك تجربة مدحت باشا في أقاليم الدولة العثمانية ومعرفته لأوضاع سوريا سيما وانه أرسل إليها في أكثر من مناسبة وكذلك احتياج هذه الولاية إلى والي قدير ينهض بواقع الولاية العثمانية المهمة في الشرق العربي [٦٤] .

وصل مدحت باشا إلى سوريا ووجد مسؤولية عظيمة وقعت على عاتقة بسبب الإهمال والفساد الذي تغلغل في جميع شعب الحكومة علاوة على ذلك تدخل الحكومة المركزية في شؤون الولاية مع تدخلات خارجية متمثلة بفرنسا التي أقامت روابط قوية مع المسيح الموارنة من الكاثوليك وبريطانيا التي أقامت علاقات مع الدروز وروسيا مع المسيح الأرثوذكس [٦٥]. فساهمت هذه العوامل في غياب النظام والقانون وإهمال الموظفون الذين يسعون وراء منافعهم الشخصية، وتضاءل مصدر الدخل وزيادة في عمليات القتل والسرقات[٦٦] .

لم تمنع هذه الفوضى رجل الإدارة مدحت باشا من القيام بواجباته بقوة وإصرار تجاه ولاية سوريا لإحداث الإصلاح والتغيير، ساعده على ذلك استجابة أهل سوريا الذين أرادوا إنقاذ ولايتهم من التدهور والقيام بعملية إصلاح شاملة لكل مرافق الحكومة التي شملت الخدمة المدنية والتعليم والإصلاح المالي وقوات الشرطة والمحاكم[٦٧].

الإدارة المدنية:-

تشكل الجهاز الإداري في ولاية سوريا بعد صدور قانون الولايات عام١٨٦٤، والوالي هو المسؤول الأول عن هذا الجهاز ويحمل لقب باشا ومعه فريق من أركان الولاية وهم الدفتر دار والنائب [٦٨] والمكتوبجي وغيرهم من كبار موظفي الولاية، وإقامة هؤلاء الموظفين في دمشق مركز الولاية وإشراف عدد أخر من الموظفين التابعين له في مركز الألوية والاقضية ، أما مركز الألوية فهناك المتصرف مع مجلس إدارة اللواء ويشرف موظفو مركز اللواء على عدد من الموظفين التابعين في أقضية اللواء ونواحيها[٦٩]، ويعمل هؤلاء الموظفون جميعهم كل حسب اختصاصه بموجب بنود نظام الولايات العثمانية فكان من الصعوبة إجراء أي تغيير في عمل هؤلاء الموظفين من قبل الوالي فكان هذا واحد من أهم المشاكل التي واجهت مدحت باشا في ولاية سوريا [٧٠]. فجاء إصلاح الوالي مدحت باشا من خلال إبعاد الموظفين المهملين والفاسدين ومنع استغلال الوظائف وابتزاز الأموال من قبل الموظفين الحكوميين في كافة دوائر الولاية. ووصلت إجراءاته هذه من قوتها بطرد أعضاء مجلس إدارة منطقة بعلبك لأخذهم الرشاوى [٧١]،وهي خطوة باتجاه تطهير جهاز الإدارة المدينة من الموظفين المفسدين. وهذا ما حصل أيضا في منطقة عجلون عندما وجد مجموعة من الموظفين المدنيين الذين يقومون بعمليات ابتزاز لأهالي هذه المنطقة ، حولهم مدحت باشا إلى القضاء وصدرت عليهم أحكام قضائية بالسجن ثلاث سنوات ، وإجبارهم على دفع غرامة مالية مع مصاريف لجنة التفتيش الحكومية [٧٢]، ولم يكتف الوالي مدحت باشا بطرد وسجن الموظفين الفاسدين وإنما حاول رفع معيار المسؤولية في دوائر الدولة العامة من خلال توظيف ملاكات جديدة مؤهلة وطلب منهم أن يطوروا أنفسهم في أعمالهم الجديدة.

ونظرا لما حصل عليه من بعض الصلاحيات في تعيين رؤساء المناطق والاقضية قام بتعيين بعض العرب في هذه الوظائف بسبب معرفتهم لغة الناس والتقرب إلى المجتمع والوقوف على حل مشاكلهم ، وتعد هذه الخطوة في تلك الحقبة الزمنية انتقاله جوهرية في سياسة العثمانيين التقليدية في تعين الموظفين في دوائر الدولة [٧٣]. لذا عرف مدحت باشا أهمية إصلاح الإدارة المدينة

قبل باقي مفاصل ولايته لأنها الأكثر تماسا مع الأهالي والتي انتشر فيها المفسدين لتكون مفتاح باقي مؤسسات الحكومية الأخرى التي لا تقل أهمية عنها.

التعليم:-

كان التعليم قبل عصر التنظيمات في الولايات العربية العثمانية ومنها سوريا وكان تعليما دينياً حراً حيث يتلقى التلاميذ العلم في المساجد ومادة التدريس الأساسية هي حفظ القران الكريم وتلاوته. أما في عصر التنظيمات أصبح للدولة سياسة تعليمية ذات أهداف فسنت الأنظمة اللازمة التي استهدفت نظم إدارة التعليم في الولايات ويمكننا أن نقسم أنماط التعليم إلى ثلاثة أنواع هي : الكتائب ، المدارس الحكومية والمدارس الخاصة [٧٤].

وبعد وصول مدحت باشا إلى سوريا حاول تحسين حال التعليم فيها من خلال تأسيس جمعية المقاصد الخيرية التي انتشرت فروعها في جميع أنحاء الولاية[٧٥].

واستطاعت الجمعية أن تنشأ في عهد واليها مدحت باشا في دمشق وحدها ثمان مدارس بلغ عدد تلاميذها نحو ١٢٠٠ تلميذ ، وكان الإنفاق على هذه المدارس من تبرعات المحسنين، كما أسست الجمعية مدرسة للبنات استوعبت ١٥٠ تلميذة [٧٦].

أما الدور الحكومي في الجانب التعليمي فكان من خلال دائرة المعارف وهي المسؤولة عن بناء المدارس ونظامها وشؤونها الأخرى، وما يؤخذ على إدارة المعارف في ولاية سوريا تبعيتها لمجلس المعارف الكبير في اسطنبول والذي يتبع بدوره نظارة المعارف ،فكان إنشاء مدرسة صغيرة يمر بمراحل معقدة قبل صدور الموافقة [٧٧]. توسع إنشاء المدارس في سوريا خلال فترة حكم مدحت باشا حتى زاد عدد المدارس الحكومية أواخر العهد العثماني فبلغ عدد المدارس الابتدائية في عام١٨٨٠ في مدينة دمشق فقط ١٠٣ مدرسة ابتدائية ضمت ٥٦٧ تلميذ وتلميذة منها ١٩ مدرسة ابتدائية مختلطة ضمت ٥٦٧ تلميذ وتلميذه و١٦ مدرسة للإناث ضمت ٤٩٨ تلميذة و٦٨ مدرسة للذكور ضمت ٢٥٧٩ تلميذا وتدل هذه الإحصائيات على الجهود التي بذلها مدحت باشا لإصلاح التعليم في سوريا فترة حكمة لها.

ولم تقتصر جهوده على المدارس الحكومية حسب وإنما أخذ يتدخل كذلك في شؤون المدارس الخاصة من خلال وضعها ضمن شروط دائرة المعارف الحكومية من تقديم شهادات الهيئات التدريسية والجداول والدروس. واستفاد مدحت باشا في معالجة الجانب التعليمي من خبرته في إدارة ولاية بلغاريا والعراق [٧٨] ، مما جعل إصلاحاته في الجانب التعليمي واضحة على عكس الجوانب الأخرى التي لم يوفق في الكثير منها.

الجانب المالي:-

من اخطر المشاكل التي واجهت الوالي مدحت باشا في سوريا هي مشكلة الرشاوى في دوائر الدولة والسبب يعود إلى تأخير دفع رواتب الموظفين الحكوميين بشكل منتظم [٧٩]، لذلك حاول معالجة هذه المشكلة من خلال موارد الولاية التي دائما ما تذهب إلى خزينة الإمبراطورية العثمانية في العاصمة اسطنبول.

تفنن العثمانيون ولاسيما ولاتهم في فرض الضرائب والرسوم قبل عصر التنظيمات [٨٠]. حتى بلغ عدد الضرائب في بعض الولايات سبعاً وتسعون ضريبة ورسماً مع إسراف الولاة في فرض هذه الضرائب لدرجة أصبحت لا تطاق من قبل دافعيها [٨١]. فعلاوة على الضرائب الرسمية الأعشار والجزية ورسوم المواشي والجمارك مثلاً نجد ضريبة شجرة الزيتون [٨٢].

ولكي ينهض الوالي مدحت باشا بواقع ولايته المالية لابد من عملية تنظيم لهذه الضرائب والرسوم واستند في ذلك إلى الأنظمة والقوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر نتيجة حركة الإصلاح والتجديد التي طالت مؤسساتها الحكومية [٨٣]، فأصبحت ضرائب الأعشار والويركو[٨٤] ، والبدل العسكري ورسوم الأغنام من الإيرادات الرئيسية في ولاية سوريا مع الإيرادات الثانوية مثل رسوم الطابو والمحاكم. مع وضع ميزانية ثابتة للولاية [٨٥]. هذه الإجراءات كادت أن تضع حدا لمشاكل هذه الولاية المالية منها دفع رواتب الموظفين التي تسببت في انتشار الإهمال والفساد والرشاوى بينهم، وبسبب دخول الإمبراطورية العثمانية حرباً مع روسيا عام ١٨٧٧-١٨٧٨ [٨٦]. وأصطدمت إجراءات مدحت باشا المالية بظروف دولته ، وكانت إصلاحاته على صياغة نظرية فقط إذا ما طبقت فأنها ستمزق التقليد السائد لقرون عديدة في سوريا ، وسائر ولايات الدولة العثمانية ، مما جعل عدم الالتزام بهذه الأنظمة والإجراءات وصفة الابتزاز المالي ملازمة لنظامها المالي ليس في سوريا فحسب وإنما في باقي ولاياتها وأقضيتها الأخرى، مما جعل للدولة العثمانية مديونية عالية للدول الأوربية ، اتخذت سبباً في تدخل هذه الدول في كثير من مفاصل الدولة وصلت إلى تغيير السلاطين أنفسهم [٨٧].

أدرك مدحت باشا أن عليه القيام بعدة خطوات رسمية لتحسين حال ولايته المالي، الأولى فرض ضريبة ثابتة على الأرض بدلا من العشر وجدولة أسماء المكلفين بدفع الضريبة وعمل إلى خفض جامعي الضرائب لآجل ادخار المال ، وقدم مدحت باشا التماسا إلى الباب العالي لإلغاء رحلة الحج أو قافلة الحجيج المنطلقة من دمشق إلى بيت الله الحرام لان تكاليف هذه الرحلة تصرف من خزينة الولاية والتي تقدر مابين مئة ألف ومئة وعشرين آلف ليرة في العام، واقترح أن تغادر القافلة مباشرة عن طريق البحر من اسطنبول إلى جدة [٨٨] .

هذه الإجراءات والاقتراحات رفضت من قبل الباب العالي عدى ضريبة العشر، لذا فشلت جهود والي سوريا في إصلاح هذا المفصل الحيوي والهام ، وبقيت ولاية سوريا تعاني من تدهور في عملية فرض الضرائب وكيفية جبايتها مع رفض شعبي لهذا الأسلوب الذي أدى إلى نفور أهل الشام من الدولة العثمانية وزيادة المعارضة لها من خلال تشكيل الجمعيات الأدبية والعلمية وفيما بعد السياسية.

قوات الشرطة:-

كانت القوات العسكرية النظامية في الدولة العثمانية تحت أمرة قائد الجيش ، وليس للوالي سلطات قانونية على هذه القوات ولاسيما بعد صدور قانون الولايات العثمانية عام ١٨٦٤، وترك للوالي قوة الشرطة تحت إمرته وحتى ضباط الشرطة فأن آمر تعيينهم يكون من قبل وزير الشرطة ويصادق عليه السلطان نفسه (٨٩).

تتألف قوات الأمن في سوريا من ثلاثة أنواع :

١- قوات الدرك:- وتشرف على حفظ الأمن ومطاردة الأشقياء ومنع التهريب.

٢- قوة الشرطة (الضبطية) :- مهمتها الخدمة ضمن مراكز الاقضية لتبليغ المذكرات الإدارية والعدلية ومساعدة مشايخ القرى على جباية الأموال الأميرية.

٣- قوة المفتشين(البوليس):- عهد إليها التحقيق في المخالفات ومراقبة الأجانب (٩٠) .

يبلغ عدد هذه القوات المختلفة بين فارس ومشاة ٢٣٣٢ رجل شرطة وهذا العدد إذا ما قورن مع عدد نفوس ولاية سوريا البالغ مليون ونصف نسمة فهو بلا شك غير كاف لحفظ الأمن في ولاية بمساحة سوريا مهما بلغت هذه القوات من تدريب وانضباط ، لذا تميزت سوريا بحالة من الاضطراب وحوادث القتل وعمليات السلب مع كثرة اعتداءات البدو (٩١).

استنفر مدحت باشا كل إمكانيته وخبرته المعهودة لتحسين عمل هذه القوات والقضاء على هذه الاضطرابات ولتحسين حالة الأمن في الولاية ومنع حوادث القتل والسرقات فيها فجاءت محاولته الأولى وضع قوات الجيش الموجودة تحت ولايته ولاسيما الفيلق الخامس الموجود في دمشق ، لكن معارضة الباب العالي لهذه الخطوة جعلته يفكر بحلول أخرى لتحسين حال ولايته الأمني منها إعادة تنظيم قوات الشرطة والجندرمة العامة والخاصة الذين أدرجت أسمائهم للخدمة في ولاية سوريا لمدة أربع سنوات فأدخل عدد إضافي إلى قواته بلغ ١٥٠ رجلا احتفظ مدحت بـ (٥٥) في دمشق وأرسل البقية إلى المدن الأخرى (٩٢).

ادخل مدحت باشا أساليب حديثة لتحسين أداء الشرطة السرية مثل تسجيل الحوادث وإنهاء النزاعات في الشوارع العامة ، وقد انعكس هذا التطور الحاصل في أداء قواته وزيادة أعدادها انعكس في وضع الولاية الأمني ، الذي عبر عنه القنصل البريطاني في دمشق Jago بوصف سلوك عمل القوات بالعمل النموذجي (٩٣).

هذا الوصف والتحسن هو ليس دليلا مطلقا على انه لا توجد خروقات أمنية وأعمال إجرامية أو عمليات قتل داخل الولاية (٩٤).

المحاكم – القضاء:-

تعد المحاكم من الأمور الصعبة التي واجهت والي سوريا مدحت باشا خلال فتره حكمه ، سبب ذلك يعود إلى عدم انتظام المحاكم المدنية للدولة (٩٥) التابعة للتنظيمات Tanzimat لكثرة هذه المحاكم ، فنجد محاكم مدنية وإجرام ومحاكم تجارية في كل قضاء ، ومحاكم ابتداء واستئناف داخل اللواء وكذلك الأمر بالنسبة للولاية (٩٦).

إن عملية انتخاب القضاة تشبه انتخاب أعضاء مجلس الولاية واغلب هؤلاء القضاة غير كفوئين في حسم القضايا القانونية داخل الولاية ودائما يحصل إرباك وتأخير في حسم القضايا المرفوعة لهم، والأخطر من ذلك صعوبة الإنصاف في هذه المحاكم فكثير من المجرمين يحصلون على إطلاق سراحهم مقابل الرشوة التي تدفع إلى هذه المحاكم.

ونجد موقف السلطة التنفيذية في سوريا تجاه هذه المحاكم مقيد لعدم وجود سند قانوني يسمح لها للتدخل في عمل هذه المحاكم،ولكن محاولات مدحت باشا لوضع حد لمشكلة المحاكم وإخضاعها تحت سلطته وإشرافه المباشر بدل من استغلالها ليضمن أداء أفضل لهذه المحاكم ويبعدها من ابتزاز الأموال وعدالة في إصدار الحكم اتجاه المتهمين دون تمييز(٩٧)، قوبلت بالرفض من قبل الحكومة المركزية في اسطنبول ولكن محاولات مدحت باشا في إصلاح النظام القضائي في سوريا جاءت مخيبة للآمال، وزيد عليها قوانين شهر حزيران لعام١٨٧٩ والتي أعادت تنظيم المحاكم النظامية لتكون أكثر استقلالا عن السلطة التنفيذية وإلغاء عملية انتخاب القضاة نفسها (٩٨)، مما أدى إلى صراع بين السلطة التنفيذية والقائد العام للقوات المسلحة في ولاية سوريا الذي أمر بعدم التدخل في الشؤون الخاصة بهذه المحاكم وعملها (٩٩). وجاء رفض مدحت باشا للقوانين الجديدة من خلال إبراقه كتاباً رسميا إلى اسطنبول يوضح فيه سبب هذا الرفض بقولة صعوبة تطبيق هذه القوانين في سوريا كونها لا تتناسب مع الظروف المحلية للولاية وجاء رد الباب العالي على كتاب مدحت باشا حاسما وقويا والذي نص على "إن الولاة لا يحق لهم رفض القوانين وإنما تنفيذها فقط " (١٠٠) .

ويمكن القول مما تقدم إن الوالي مدحت باشا فشل بتقديم إي إصلاح في الجانب القضائي ، بل وأصبحت قضية رفض القوانين الصادرة من الحكومة المركزية سببا قويا لإنهاء مهام عمله كوالي في ولاية سوريا.

استقالة مدحت باشا من ولاية سوريا :-

على الرغم من المحاولات التي بذلها مدحت باشا في ولاية سوريا إلا انه لم يستطع انجاز إصلاحات حقيقية مقارنة بما حققه في فترة حكمه لولاية العراق (١٠١). وأراد سيد دمشق إنهاء حكمه لسوريا بشكل سلمي عن طريق تقديم استقالته إلى الباب العالي العثماني،والتي رفضت بضغوط بريطانيا من خلال سفرهم إلى العاصمة اسطنبول (١٠٢).

وأصعب المواقف التي واجهت مدحت باشا في سوريا هو تمرد عام١٨٧٩ عندها هاجم الدروز منطقة جبل حوران سكان(بسراء الحرير) وشهروا السلاح ضد هذه الحكومة نفسها. ولم يتمكن مدحت باشا من التعامل مع هذا العصيان المسلح بسبب افتقاره إلى سلطة الجيش وضعف إمكانية الشرطة في مواجهة مثل هذه الحوادث الخطيرة لذلك قرر مدحت باشا تقديم استقالته مرة أخرى إلى السلطان العثماني لكنها رفضت وبنفس الضغوط السابقة المتمثلة بالسفارة البريطانية في العاصمة العثمانية بل بعثت له برسالة استرضائية من قبل السلطان نفسه (١٠٣).

لكن الباب العالي أجهض على إي حل لإعادة الثقة بينها وبين واليها في سوريا عندما قرر تخفيض أجور الموظفين والشرطة، مما صعد حدة الخلاف بين الجانبين أكثر وازداد الأمر سوءاً عند ظهور شعارات على جدران بيروت ودمشق في شهر تموز ١٨٨٠ تدعو الناس إلى الثورة والعصيان على العثمانيين (١٠٤).

واتهمت الحكومة العثمانية واليها بتقاعسه باكتشاف كتاب هذه الشعارات ، وفي آب وصل المبعوث الخاص للسلطان إلى دمشق بمرسوم سلطاني خاص يتولى بموجبه القيادة المدنية في سوريا وبإمرته الجيش الخامس، ونقل مدحت باشا والي سوريا إلى ولاية أزمير (١٠٥). وبهذا انتهت ولاية مدحت باشا البالغة حوالي عشرون شهراً مخلفاً احترام الناس وحبهم بسبب محاولته كسر تقاليد الحكم العثماني التي كانت سائدة لقرون مضت ، وتلك النتائج مستنده إلى شهادات مؤلفين عرب موثوقين مثل يوسف الحكيم الذي وصف مدحت باشا بقولة" إن مدحت باشا كان الحاكم التركي الأول الذي خلد بحزمه واستقامته وحسن أدائه ذكراً حسناً في سوريا" (١٠٦). يتضح من ذلك تعلق أهل الشام بشخص مدحت باشا لأنه اظهر شيء من العدالة واعتقاده المساواة الدينية وفسح المجال للمسيحيين الانخراط في الوظائف المدنية (١٠٧).

أما حقيقة عزله عن ولاية سوريا لم تكن تلك الشعارات وإنما السلطان عبد الحميد الذي كان مدركاً للدور الذي لعبه مدحت باشا لوصوله إلى سدة الحكم العثماني وهو المفاوض الرئيسي له وعملية إملاء شروطه على عبد الحميد هذا من جانب وقوة شخصية مدحت باشا على المستوى الداخلي والخارجي وتأثيره الكبير على السياسة العثمانية من جانب آخر.

الخاتمة

يتبين من خلال ما تقدم ، إن السبب وراء تعيين مدحت باشا واليا لسوريا عام (١٨٧٨- ١٨٨٠) هو لإبعاده عن العاصمة العثمانية اسطنبول بسبب مخاوف السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦- ١٩٠٩) من قوة شخصية مدحت باشا وتأثيرها على السياسة العثمانية، كذلك تقييد والي سوريا بالتعليمات الادراية وعدم الخروج عنها مهما كانت الأسباب يجعلنا نؤكد حقيقة ذلك الإبعاد، فضلا عن رفض الكثير للمقترحات والمشاريع التي قدمها والي سوريا إلى المركز.

علاوة على ذلك عدم الثقة بين مدحت باشا والسلطان نفسه ، ويعود ذلك إلى اتهام الأول في قضية عزل ومقتل السلطان عبد العزيز(١٨٦١- ١٨٧٦)والتي كانت احد العوامل لعدم تحقيق مدحت باشا أي إصلاحات حقيقية في ولاية سوريا.

ونستطيع القول إلى جانب هذه الأسباب هناك ظروف خاصة بالدولة العثمانية نفسها مثل الديون المترتبة عليها وإفلاس الخزينة وسوء الإدارة المالية لها، مع المشاكل الداخلية المتمثلة بانفصال الولايات البلقانية بمساعدة روسيا مع تدخل مباشر من قبل الدول الأوربية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.

قائمة المصادر

١- اورخان محمد علي،السلطان عبد الحميد الثاني وحياته وأحداث عهده،(بغداد:دار الانبار،١٩٨٧) ،ص١٨٥.
٢- قدري قلعجي،مدحت باشا أبو الدستور العثماني وخالع السلاطين،ط٢،(بيروت:د.م ، ١٩٥١) ،ص٩٠.
٣- احمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، (القاهرة:دار المعارف ،١٩٦٥)، ص٣١.
٤- منصب ديني كبير في الدولة العثمانية والرئيس، قياملى للعلماء.للمزيد من التفاصيل ينظر محمد فؤاد كوبر عل، قيامم الدولة العثمانية،ترجمة :احمد السعيد واحمد عزت عبد الكريم،(بيروت:دار الكتاب العربي،د.ت) ،ص٨-٢٥.
٥- عذرا صمويل ساسون،مدحت باشا وجمعية الاتحاد والترقي،(الأستانة:د.م،١٩١٠،ص ٨١.
٦- مذكرات مدحت باشا، ترجمة يوسف كمال،(القاهرة: مطبعة الهلال، ١٩١٣)، ص٤.
٧- ستيفن همسلي لونكريك،أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث،ترجمة جعفر الخياط،(بغداد، ١٩٤١)،ص٣٢٢.
٨- مذكرات مدحت باشا، المصدر السابق، ص ٦.
٩- دزموند ستيوارت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، ترجمة زهدي جاره الله، (بيروت:مطبعة الإخاء،١٩٧٤)، ،ص١٢٣.
١٠-سليمان البستاني، عبرة وذكرى الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، (بيروت:مطبعة الإخاء، ١٩٧٨)، ص٢٩.
١١-مذكرات مدحت باشا، المصدر السابق، ص١٥.
١٢-للمزيد حول إصلاحات الدولة العثمانية ينظر :محمود عبد الواحد، محاولات الإصلاح في الدولة العثمانية (١٨٠٨-١٨٧٦) ،مجلة الأستاذ ، بغداد ،العدد الحادي عشر،١٩٩٨، ص١٠٨-١١٣.
١٣-ماري ملز باتريك، سلاطين بني عثمان الخمسة، ترجمة حنا غصن وآخرون ،(بيروت:دار الكتاب العربي، ١٩٣٢)،ص٧٣.
١٤-عصمت برهان الدين،العرب والمسألة الدستورية في الدولة العثمانية- ١٨٧٦- ١٩١٤.أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ،جامعه الموصل ،١٩٩٥- ص٢٩.
١٥-يلمح احد الباحثين إلى دور سفير بريطانيا في خلع السلطان عبد العزيز، للمزيد من المعلومات ينظر عبد الله احمد أمين، (السلطان عبد الحميد طاغية وليس خليفة)، مجلة العربي، العدد١٧٨، الكويت، ١٩٧٣، ص٥٣.
١٦-اورخان محمد علي ،المصدر السابق،ص٦٢.
١٧- أعلن عن انتحار عبد العزيز في ٣حزيران ١٨٧٦ إلا إن التحقيقات التالية أثبتت إن الانقلابيين قد خططوا لقتله بعد عزله للتفاصيل ينظر:احمد صائب، واقعة السلطان عبد العزيز، ترجمة محمد توفيق(القاهرة،دار الكتاب العربي، د.ت) ،ص٢٤٢، أحمد أمين، المصدر السابق،ص ٤٦.
١٨- شعر مراد انه السبب بموت عمه مما زاد من اعتلال صحته لإدمانه الخمور، وأكد الأطباء بأنه مصاب بمرض عصبي وراثي تفاقم بسبب الإدمان وقرروا انه غير قابل للشفاء.رفيق شاكر النتشة ،السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين ،(عمان:د.م ، ١٩٨٤)، ص٤٠-٤١.

19- Ali Haydar Bey, Life of Midhat Pasha, London ,1903, p32.

٢٠- كان السبب المباشر لذلك النفور وهو إصرار مدحت باشا على أن يقدم السلطان تعهدا بتنازله عن العرش في حالة شفاء السلطان المخلوع إلى جانب التنافس الفكري بين الرجلين للمزيد من المعلومات ينظر:صالح العابد ومحمود عبد الواحد،السلطان عبد الحميد الثاني ،(بغداد: د.م ، ١٩٩٧)،ص١٢.

٢١- اورخان محمد علي ،المصدر السابق ،ص١٦٢.

٢٢- للمزيد حول محاكمة مدحت باشا ونفيه ووفاته:ينظر نقولا زيادة مقدمة الترجمة لكتاب تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨ المؤلف ارنست رامزور،ترجمة صالح احمد العلي،(بيروت:منشور دار الحياة، ١٩٦٠)،ص١٠.

٢٣- عائشة الدباغ، الحركة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عسر ومطلع القرن العشرين،(بيروت:مطبعة الفكر، ١٩٧٣)، ص١٦.

٢٤-أديب فرحان، سوريا ولبنان،(بيروت: مطبعة هادر، ١٩٣٢)، ص٧٠.

٢٥-كلود دوبار وسليم نصر،الطبقات الاجتماعية في لبنان،ترجمة جورج أبي صالح،(بيروت: مؤسسة بيروت للأبحاث العربية،١٩٨٤)،ص٣٠.

٢٦-أديب فرحان، المصدر السابق، ص٧١، عائشة الدباغ، المصدر السابق، ص١٧.

27- Sevket Pamwld, The Ottoman Empire and Caplism 1820-1913, Cambridge University Press, 1987. p 6-8.

٢٨- عبد العزيز محمد عوض ومحمد تقي عبد الرحمن، سوريا ولبنان دراسة شاملة للجغرافية الطبيعية والحياة البشرية والاقتصادية، (حلب: دار الجماهير، ١٩١٧)، ص٢٩.

٢٩- سعيد حمادة،العوامل الاقتصادية المسببة للمشاكل الاجتماعية في بلدان المشرق العربي ،الأبحاث،مجلة، ج ٤،كانون الأول،١٩٤٩،ص.٤٠١

٣٠- بدر الدين السباعي، أضواء على رأس المال الأجنبي في سوريا، ١٨٥٠-١٨٥٩،(دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٧)، ص.١١٩

٣١- عبد الله حنا،القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٥٠-١٩٢٠،(بيروت١٩٧٥:دار العربي)،ص.٩٠

٣٢- محمد كرد علي، خطط الشام، ج٤، ط٢، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٠)،ص٢٣٢.

٣٣- عائشة الدباغ، المصدر السابق، ص.١٢٤

٣٤- عبد الكريم غرايبة، سوريا في القرن التاسع عشر،١٨٤٠- ١٨٧٦،(القاهرة:دار الجبل للطباعة، ١٩٦٢)،ص.١٤٥

٣٥- عبد الله حنا، المصدر السابق، ص.١٥

٣٦- احمد السمان، محاضرات في اقتصاديات سوريا،(القاهرة:دار المعارف، ١٩٥٥)، ص.٥١

٣٧- عبد الكريم غرايبة،المصدر السابق،ص١٤٦.

٣٨- محمد علي كرد، المصدر السابق، ص.٧٢

٣٩- المصدر السابق، ص .١٦٦

٤٠- عبد العزيز محمد عوض، سوريا ولبنان، ص.٢٦٤

٤١- المصدر نفسه،ص.٢٩٥

٤٢- يعود تأسيس المدارس التبشيرية في سوريا إلى منتصف القرن الثامن عشر عندما بدأت الإرساليات عملها في دمشق عام ١٧٥٥ وتنافست المدارس التبشيرية في بلاد الشام،لكن ولاية سوريا كانت اقل نصيبا من ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان، وبلغ مجموع المؤسسات التبشيرية في بلاد الشام حتى عام ١٨٧٧ ثمانية وثلاثون مؤسسة من دول أوربية متعددة .وللمزيد من المعلومات ينظر:مصطفى خالد وعمر فروخ، التبشير والاستعمار عرض لجهود المبشرين التي ترمي إخضاع الشرق للاستعمار الغربي ،ط٥،(بيروت:المكتبة العصرية،١٩٧٣)،ص١١٣.

٤٣- توفيق علي برو ،القومية العربية في القرن التاسع عشر،(دمشق:دار الجماهير ،د.ت)، ص١٠٧،جرجي زيدان ،تاريخ آداب اللغة العربية ،ج٤،ط٢ ،(بيروت:د.ت ،١٩٢٢)،ص.٣٧

٤٤- عبد الكريم غرايبة ،المصدر السابق ،ص.١٦٧

45- Avigd or levy," Military and Problem of Centralization in the Ottoman and Empire in the Eighteenth Century" In: Middle Eastern studies, vol-18.3, July 1982-pp. 227-330.

٤٦- منير متشابك، الفكر العربي في العصر الحديث(سوريا في القرن الثامن عشر حتى عام ١٩١٨)، (بيروت:دار النهار، ١٩٧٣)، ص٢٣.

٤٧- المصدر نفسه ،ص.٢٤

٤٨- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، ١٨٦٤-١٩١٤،(القاهرة:دار المعارف،١٩٦٩) ص.٤٣

٤٩- الدين العام :هي المبالغ التي استدانها السلاطين العثمانيون من الدول الأجنبية ولاسيما في عهد السلطان عبد العزيز التي بلغت عشرة ملايين من الليرات الذهبية، ووصل العجز إلى أكثر من خمسة ملايين ليرة ذهبية وفي عام ١٨٧٥ أعلن إفلاس الدولة العثمانية رسميا ولم يكن بمقدورها مواجهة هذا المصاعب دون الاعتماد على قاعدة دقيقة. وأمر السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٨٨١ بتشكيل لجنة الدين العام ،ووضع تحت تصرفها واردات الطوابع والملح والسمك والحرير والتبغ وضرائب الروملي وبلغاريا .للمزيد من المعلومات ينظر:طاهر يوسف الوائلي، إدارة الدين العام العثماني ،١٨٨١-١٩٢٨،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الآداب ،جامعه الكوفة، ١٩٩٩،ص٣١-٤٠.

50- Lord Eversty, The Turkish Empire its growth and decal, London, 1917, pp.272-223.
٥١- اورخان محمد علي ،المصدر السابق ،ص٤٥-٤٤.
٥٢- ساطع الحصري،البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٢،(بيروت:دار العلم للملايين،١٩٦٠) ،ص.١٥٣
53-Al- Hourani, Syria and Lebanon, political essay, London, Oxford university press, 1946.p32.
٥٤- للمزيد من المعلومات حول نظام الولايات ينظر: عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية بولاية سوريا، ص١١-٦.
٥٥- إبراهيم عبد العزيز، النظام الدستوري اللبناني، (بيروت:دار الطبيعة للنشر، ١٩٦٦)، ص٣٥٧.
٥٦-فيليب حتي،موجز تاريخ الشرق الأدنى،ترجمة أنيس فريحه،(بيروت:دار الطليعة، ١٩٨٥)،ص٣٣١.
٥٧-احمد أمين، المصدر السابق، ص٢٨.
٥٨-للمزيد حول خلع السلطان عبد العزيز ينظر:جرجي زيدان، مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ،ج١ ،(بيروت:دار مكتبة الحياة، د.ت)،ص٤٥٧-٤٥٨.
٥٩-محمود عبد الواحد، محاولة الإصلاح في الدولة العثمانية، ص١٠٩.
٦٠-كان السبب المباشر لذلك النفور هو إصرار مدحت على أن يقدم السلطان تعهدا بتنازله عن العرش في حالة شفاء السلطان المخلوع إلى جانب التنافس الفكري بين الرجلين :ينظر:صالح العابد ومحمود عبد الواحد ،الوجيز في التاريخ العثماني، (بغداد: د.م،١٩٩٩)،ص٧٢٩.
٦١-الحرب الروسية – العثمانية : بدأت عام ١٨٧٧ بإعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية بعد رفض الأخيرة مقررات مؤتمر اسطنبول ، وتكبدت القوات العثمانية خسائر جسيمة وأصبح الروس على أبواب اسطنبول ، مما اضطر السلطان إلى إيقاف القتال بموجب هدنة أدرنة في ٣١ كانون الثاني ١٨٧٨، بعد تدخل كل من فرنسا وبريطانيا ودخول الأسطول البريطاني بحر مرمره ، وكان هذا الانتصار للقوات الروسية فرصة لإملاء شروطهم على الدولة العثمانية بموجب معاهدة سان ستيفانو مما اقلق بريطانيا وفرنسا وجعلهما يضغطان لإعادة النظر ببنود المعاهدة ،وعقد مؤتمر أخر في برلين في ١٣ تموز ١٨٧٨ سلب الروس مكتسباتهم في المعاهدة السابقة ، ويعد مؤتمر برلين اكبر تجمع دولي من نوعه منذ عقد مؤتمر فينا عام ١٨١٥، كان لبسمارك دورا بارز فيه ، ونصت معاهدة برلين على تقسيم بلغاريا إلى قسمين ، القسم الأول الواقع شمال البلقان مستقلا ذاتيا وله حق اختيار أميره بعد موافقة السلطان والدول الكبرى، أما القسم الثاني الواقع إلى الجنوب من جبال البلقان فقد أطلق عليه اسم الروملي الشرقية وضعت تحت الحماية النمساوية . أما الثمن الذي حصلت عليه بريطانيا لقاء موقفها المساند للدولة العثمانية فهو الحصول على قبرص بموجب معاهدة عقدتها مع الباب العالي في تموز ١٨٧٨. ينظر: جاسم محمد شطب ، العلاقات السوفيتية – التركية ١٩١٧-١٩٢٣، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الآداب /جامعة بغداد، ١٩٩٥،ص١٧.
62- Nijib. El-Saliba,"The Achievements of Midhat Pasha as Governor of the Province of Syria, 1878-1880"in: International Journal of Middle East studies, vol.August1978.p307.
٦٣- يوسف الحكيم، سوريا و العهد العثماني، ط٢(بيروت:دار النهار، ١٩١٨)، ص.١٥١
٦٤- احمد أمين، المصدر السابق، ص٥٤.
٦٥-جرجي زيدان، المصدر السابق، ص.٤٧٢
٦٦- أحمد أمين، المصدر السابق، ص.٥٥
٦٧- يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص١٥١.
٦٨- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية، ص.٢٥٢
٦٩ - جمعية المقاصد الخيرية تأسست عام ١٨٧٨،برئاسة الشيخ عبد القادر قباني وعضوية كل من حسن بيهم وحسن الطرابلسي وحسن محرم وراغب عز الدين وآخرين ،هذه الجمعية لها دور كبير في بناء العديد من المدارس والنهوض بالتعليم. سليم علي سلام ، مذكرات سليم علي سلام (١٩٣٨- ١٩٦٨)، مع دراسة العلاقات العربية –العثمانية والعلاقات الفرنسية اللبنانية، تحقيق إحسان العلاق ،(بيروت:دار الجامعة، ١٩٨١)،ص١٥.
٧٠- عبد العزيز محمد عوض،الإدارة العثمانية ،ص.٢٥٩
٧١- المنتدى الأدبي، دمشق، العدد ٤٤٠، كانون الأول ٢٠٠٧، ص.٢٢
٧٢- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية ، ص٢٩٠، يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص.٥٠
73- Najeib. E-Saliabe, op, CIT, P.362.
٧٤- صدر هذا القانون في الثامن عشر من تشرين الأول عام ١٨٦٤ واشترك في وضعه فؤاد باشا ومدحت باشا وبموجب هذا القانون قسمت ولايات الإمبراطورية العثمانية السبع والعشرون إلى ثلاثين ولاية، للتفاصيل ينظر:عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية ، ص٦١-٨١.
٧٥- هو قاضي دمشق واعتبر مفتشا للحكام الشرعيين بموجب قانون الولايات عام ١٨٦٤.المصدر نفسه، ص.٨٢
٧٦- مدير المعارف ومفتش العدلية ومدير مصالح الأجنبية ومدير تحرير الويركو ورئيس مديرية(باش مدير)التلغراف والبوسطه ومحاسب الأوقاف وناضر النفوس ومدير الولاية وبيطري الولاية.المصدر نفسه، ص.٨٢
٧٧- يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص.٥١
٧٨- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية،ص.٨٣

79- Najeib. E-Saliabe, OP, CIT, P.309.
80- ibid.p.310.

81- ibid.p.311.

٨٢- علي الحسني، تاريخ سوريا الاقتصادي،(دمشق:مطبعة روائع الفنون، ١٩١٧)، ص.١٤٨

٨٣- يطلق على هذه المرحله التي تلت عهد محمود الثانالعثماني،تولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم في عام ١٨٧٦ عهد التنظيمات أو التنظيمات الخيرية التي تشكل استمرار لمحاولات الإصلاح السابقة.صالح العابد ومحمود عبد الواحد، المصدر السابق ،ص.٤٠

٨٤- علي الحسني، المصدر السابق، ص.١٤٨

٨٥- يأخذ من كل شجرة زيتون في لواء دمشق (اقجة)واحدة،وهي وحدة النقد القياسية في الدولة العثمانية سكت بعيار ٠.٩٠ من الفضة ووزنها١.٢٠ غم .وفي لواء حماه نصف اقجة، للمزيد من التفاصيل ينظر:سعيد حمادي، حدود الأراضي الزراعية في سوريا ١٨٠٠- ١٩٥٠،الأبحاث،بيروت،ج٤ ، السنة الثالثة ،كانون الأول ،١٩٥٥،ص٤٢٧-٤٣٠ .

٨٦- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية ، ص١٦٩-١٧٠.

٨٧- الويركو: كلمة تركية تعني جزية أو خراج أو مال ميري أو رسم ، فرضت هذه الضريبة على الولايات العثمانية وتنقسم إلى قسمين ١. ويركو الأملاك . ٢. ويركو التمتع. للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد العزيز محمد عوض ، الإدارة العثمانية، ص ١٦٩-١٧٠.

٨٨- علي الحسني، المصدر السابق، ص.١٥١

٨٩- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية، ص١٧١.

٩٠- المصدر نفسه، ص .١٧٢

٩١- المصدر نفسه.

92- Najeib. El-Saliabe, OP, CIT, P315.

93-Ibid.p315.

94- Bernard Lewis. The Emergence of Modern Turkish, Oxford, 1961 2ed. p.172.

95- Najeib. El-Saliabe, OP, CIT, P17.

96- Bernard Lewis, OP, CIT, P173.

97- Najeib. El-Saliabe, op, cit, p174.

٩٨- جرجي زيدان،المصدر السابق ،ص.٤٧٢

٩٩- مقتبس في يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص.٥٥

١٠٠-المصدر نفسه، ص.٥٢

١٠١- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية، ص.١٥٩

102- Najeib. E-Saliabe, OP, CIT, P313.

103- Ibid.p314.

١٠٤- عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية، ص.١٦٢

105- Najeib. El-Saliabe, OP, CIT, P314.

١٠٦- يوسف الحكيم، المصدر السابق ،ص.٥٢

107- Najeib. E-Saliabe, OP, CIT, P314